الصباح الاقتصادية
12
العدد 2594 - السنة التاسعة
الخميس 19 محرم 1438 - الموافق 20 اكتوبر 2016
Thursday 20 October 2016 - No.2594 - 9th Year

البورصة ترتفع 31 نقطة بدعم عمليات الشراء وافصاحات الشركات

# المؤشرات تنتعش وتستعيد بريقها الأخضر

■ الطراح: متداولو البورصة بانتظار محفزات تغريهم لتوطين مدخراتهم

البورصة تتنفس الصعداء

■ سهم «وربة» دخل في موجة نشاط لافت لم يحدث منذ فترة بسبب رفع احدى الشركات من ملكية حصتها

اسدلت بورصة الكويت تعاملاتها امس الاربعاء على ارتفاع بنحو 31 نقطة جراء عوامل ايجابية انعكست على كثير من الاسهم التي تم التداول عليها لاسيما التشغيلية بدعم من عمليات الشراء لبعض الأسهم وافصاحات الشركات.

وشهدت تعاملات السوق ارتدادة فنية على كثير من الاسهم بعد تراجعات شهدها السوق في جلسة امس الأول وسط دخول بعض الملاك على اسهم شركاتهم وشركات قيادية خاصة البنوك ما انعكس على القيمة النقدية التي ارتفعت الى 3ر10 مليون دينار كويتي.

وكان ملاحظا خلال الجلسة نشاط غير عادي على سهم (وربة) الذي انتعش بعمليات شراء حقيقية من المتداولين خاصة شريحة الصغار حيث صعد السهم الى 172 فلسا.

ودخل سهم (وربة) في موجة نشاط لافت لم يحدث منذ فترة بسبب رفع احدى الشركات من ملكية حصتها وهو ما رفع السهم الى مستويات كبيرة.

وشهدت اسهم مجموعة الخرافي نشاطا لافتا بسبب قرب الانتهاء من ابرام صفقة (امريكانا) التي يتوقع ان تنتهي غدا علاوة على الانعكاسات الايجابية التي افرزتها ارباح شركة (زين) مع اقبال على سهم (مزايا).

وبالنظر الى الشركات التي استفادت من قورة الارتفاعات فان جلها كان عند مستويات سعرية تراوحت بين 33 و75 فلسا ومنها (امتيازات) و(ايكاروس) و(منتزهات) و(بتروجلف) و(اولى تكافل) واستحوذت على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا.

وطالت الضغوط البيعية شركات (تمدين أ) و(كويت ت) و(المنتجعات) و(الأمان) و(مينا) في حين استحوذت شركات (المستثمرون) و(زيما) و(بنك وربة) و(ابيار) و(زين) على قائمة الشركات الاكثر تداولا.

وشهدت مجريات حركة الأداء العام بصفة عامة خلال ساعات الجلسة نشاطا على 56 شركة شهدت ارتفاعا على عكس 21 شركة شهدت انخفاضا ضمن 117 شركة تمت المتاجرة بها.

وبالنظر إلى إجمالي حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) فانها استحوذت على 7ر14 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 3ر6 مليون دينار تمت عبر 482 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 05ر799 نقطة.

واقفل المؤشر السعري لبورصة الكويت مرتفعا 6ر31 نقطة ليبلغ مستوى 23ر5315 نقطة ويحقق قيمة نقدية بلغت نحو 3ر10 مليون دينار من خلال 5ر95 مليون سهم تمت عبر 2418 صفقة نقدية.

من جانبه رأى محلل مالي كويتي أن بورصة الكويت أمام اختبار كبير لاثبات قدرتها على مواكبة التحديات التي تواجهها بعد ان تحولت من مرفق حكومي الى القطاع الخاص لاسيما ان المتداولين ينتظرون محفزات تغريهم لإعادة توطين مدخراتهم.

وقال رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح ان الكثير من المتداولين يأملون في استحداث ادوات جديدة تغريهم الى العودة للاستثمار في البورصة بعد ان هجرها البعض بحثا عن فرص في اسواق اخرى لتعظيم مدخراتهم.

وعزا الطراح انسحاب بعض الشركات إلى الأعباء المالية التي تحملتها مجالس اداراتها جراء تلبية المتطلبات الجديدة التي اشترطتها هيئة أسواق المال وفي مقدمتها تطبيق قواعد الحوكمة وتشكيل لجان لمواجهة عمليات غسل الأموال.

وذكر ان هيئة أسواق المال لديها توجهات بتوفير بيئة مواتية للاستثمار عبر اغراء الشركات النفطية الحكومية والعائلية للادراج في البورصة وهو ما سيشكل طفرة ايجابية تصب في صالح هذه الشريحة من الشركات والاقتصاد بشكل عام.

واوضح في هذا السياق ان برنامج الهيئة طموح للغاية ويعمل على اتاحة الفرصة كاملة الى البورصة لتعمل على تنظيم الصكوك والسندات لتطوير التداول وطرح الأدوات الجديدة التي تجذب السيولة الموجهة الى منافذ اقتصادية مثل العقار والذهب وبعض السلع الاخرى.

واشار الى الاثار الايجابية التي تفرزها الصفقات الكبيرة مثل صفقة (امريكانا) والتي استفادت على اثرها المجموعة المالكة للشركة والبنوك ذات الصلة بالصفقة.

وقلل الطراح من التأثيرات الناجمة عن انسحابات بعض الشركات التي تشهدها البورصة لاسيما ان تلك الشركات ذات تأثير ضعيف موضحا ان السوق يزخر بكم هائل من الشركات النفيلة التشغيلية الا ان الانسحابات تستدعي البحث عن حلول لوقفها.

ودعا الجهات ذات الاختصاص الى تقديم يد العون للشركات الصغيرة التي تعاني من عثرات مالية ضخمة قد تؤدي الى اتخاذ بعضها لقرارات مشابهة للانسحابات او الاندماجات.

واكد ضرورة تهيئة المناخ المناسب في البورصة لاعادة كبار صناع السوق المهاجرين لأسواق اخرى الامر الذي يستدعي تحديث بعض الادوات والمنتجات الاستثمارية الداعمة لتعزيز الثقة مجددا في البورصة.

وافاد الطراح بان تعاملات البورصة تعتمد بشكل كلي منذ بداية العام على الافراد ما يؤكد افتقادها للتداول المؤسساتي خصوصا مع الغياب شبه المتعمد من كبار صناع السوق وهو ما تعكسه ارقام التعاملات يوميا.

واضاف ان التعاملات امسية بلغت مستويات متدنية نحو ثلاثة ملايين دينار في وقت كان السوق يحقق ما يفوق ال100 مليون دينار قبل الازمة المالية العالمية.

واعرب عن أمله في استعادة بورصة الكويت لمستوياتها القياسية السابقة بعد ان اصبحت ادارتها في ايدي القطاع الخاص الذي يعلم ما ينقصها لتوفير خدمة للمستثمرين مما يحفزهم لتوطين مدخراتهم بدلا من هجرتها لاسواق اخرى.

المزمع انعقاده بمقر الامانة العامة لمجلس التعاون بالرياض

## الصالح يترأس وفد الكويت المشارك في الاجتماع الـ35 للجنة «التعاون البترولي»

انس الصالح

يترأس نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح وفد الكويت المشارك في الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة التعاون البترولي لوزراء البترول والطاقة لدول مجلس التعاون والمزمع انعقاده بمقر الامانة العامة لمجلس التعاون في المملكة العربية السعودية - مدينة الرياض يوم الاحد الموفق 23 اكتوبر 2016.

ويناقش الاجتماع توصيات المرفوعة من لجنة الوكلاء لوزارات البترول والتي عقدت اجتماعها التحضيري السادس عشر في 9 اكتوبر الجاري. ويستعرض الاجتماع الوزاري عدة تقارير منهامتابعة تقرير رئيس مجموعة العمل لدول المجلس المكلفة بدراسة وتطورات اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. واستعراض اجتماعات فريق مجلس التعاون لشئون الطاقة في منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة. كما يستعرض الاجتماع مذكرة حول اعمال لجنة المختصين بالإعلام البترولي، وإنجازات لجنة مسئولي الثروة المعدنية ولجنة الطوارئ الاقليمية للمنتجات البترولية و مذكرة حول مجالات التعاون بين دول المجلس في مجال الطاقة المتجددة. هذا ويضم وفد الكويت المشارك في الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة التعاون البترولي لوزراء البترول والطاقة لدول مجلس التعاون كل من وكيل وزارة النفط بالوكالة الشيخ/ طلال ناصر العذبي الصباح ومديرة المنظمات والعلاقات الدولية بالوكالة فلوة العجمي ومراقب العلاقات العامة الشيخة/ نماضر خالد الاحمد الصباح ومراقب المنظمات والعلاقات الدولية عمر الوسمي.

## «هيئة الشراكة»: حريصون على النهوض بمشاريع البنية التحتية بالكويت

جانب من الاجتماع

اكد المدير العام لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الكويتية مطلق مبارك الصانع حرص الهيئة على النهوض بالمشاريع التي تساهم في تطوير البنية التحتية بالكويت لاسيما في مجالات النقل والطاقة والاسكان.

واشار الصانع في تصريح صحافي على هامش اجتماع الهيئة مع وفد من الخبراء الفرنسيين ورئيس البعثة الاقتصادية في السفارة الفرنسية لدى الكويت بالتطور الذي تشهده المجتمعات الاوروبية في مجال مشاريع الشراكة مشددا على اهمية تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول الاوروبية.

وذكر ان الوفد الفرنسي اطلع على تجربة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة بعد توقيع عقد اتفاقية تعاون مشترك مع وزارة المواصلات فضلا عن الوقوف على تطورات المشروعات المطروحة وفقا لنظام (بيه.بيه.بيه) بشكل عام و مشروع سكك الحديد بوجه خاص.

## «كامكو»: 47.7 مليون دولار عائد استحواذنا على مبنى «جنرال إلكتريك»

فيصل صرخوه

قالت شركة كامكو للاستثمار إن العائد من صفقة الاستحواذ على مبنى مركز العمليات العالمي لشركة جنرال إلكتريك بالولايات المتحدة يبلغ نحو 7ر47 مليون دولار (ما يعادل 4ر14 مليون دينار كويتي).

وتوقعت الشركة في بيان صحافي ان تسفر صفقة الاستحواذ عن تحقيق صافي عائد سنوي بنسبة 5ر6 في المئة وعائد داخلي قدره 1ر7 في المئة بعد فترة استثمار إجمالية تصل إلى خمس سنوات.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي للشركة فيصل صرخوه قوله ان عملية الاستحواذ تعد خطوة جديدة تضاف الى سلسلة انجازات وأعمال الشركة لتعزيز الأداء التشغيلي عبر توسيع رقعة استثماراتها العقارية الإقليمية والدولية بما يثمر عوائد مجدية للمساهمين.

وذكر صرخوه ان العقار مؤجر إلى جنرال إلكتريك بموجب عقد إيجار جديد مدته 15 عاما حيث يدفع المستأجر مصروفات الصيانة والنفقات التشغيلية بما في ذلك إدارة الممتلكات والضرائب على العقار وتكاليف التأمين.

من جهته قال الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار خالد فؤاد ان الصفقة تستهدف الاستحواذ على فئة جديدة من الأصول المدرة للدخل والمؤجرة سلفا لصالح شركة جنرال الكتريك العالمية كمركز لعملياتها بين خمسة مراكز خدمة منتشرة في انحاء العالم وذلك بهدف توليد عائد دوري.

واشار الى مشاركة عدد من المستشارين الرئيسيين في السوق العالمية في تنفيذ الصفقة الاستثمارية وتكللها بالنجاح المتوقع.

واسست كامكو عام 1998 وادرجت في بورصة الكويت عام 2003 وهي شركة تابعة لبنك الخليج المتحد وذراع إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية التابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو).

## «اجيليتي» تفتتح مجمعا للتوزيع في الميناء الرئيسي بغانا

شركة اجيليتي

اعلنت شركة اجيليتي عن افتتاح مجمع للتوزيع بالقرب من الميناء الرئيسي في جمهورية غانا ضمن شبكة من المجمعات اللوجستية التي تعتزم الشركة اقامتها في مختلف انحاء القارة الافريقية.

وقالت الشركة في بيان صحافي ان شبكة المجمعات التي تعتزم الشركة اقامتها في افريقيا تهدف لتعزيز الإمكانات اللوجيستية وتقديم خدمات تخزين متطورة مشيرة الى ان مساحة المجمع تبلغ 45 فدانا ومقره في المنطقة الحرة بميناء تيما في غانا.

واضافت انها ستعمل على تطوير مجمعات توزيع في ساحل العاج وتنزانيا ونيجيريا وموزامبيق وأنغولا كما أن لديها مواقع إضافية في كل من السنغال وموريشيوس والكاميرون.

واشارت الشركة الى عزمها بناء سبعة مخازن أخرى خلال المرحلة الثانية من تطوير مجمع التوزيع بغانا مبينة انها بصدد استكمال الاقتراحات الخاصة بعدد من المرافق الكبيرة في المجمع بنظام (الانشاء بحسب الطلب).

يذكر ان اجيليتي شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية ولديها اكثر 22 الف موظف في 100 دولة.

## «ضمان الاستثمار»: عمليات الضمان تراجعت 12.4 في المئة خلال 2015

قالت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) ان عمليات الضمان المقدمة من 50 مؤسسة حول العالم تراجعت 4ر12 في المئة إلى 8ر1 تريليون دولار عام 2015.

واضافت المؤسسة في تقرير عن صناعة الضمان ودورها في تعزيز التجارة والاستثمار ان 94 في المئة من تلك العمليات كانت مخصصة لضمان ائتمان الصادرات وتغطي نحو 9 في المئة من تجارة العالم السلعية.

وذكرت ان مجمل الضمانات التي وفرتها 17 جهة من هيئات تامين ائتمان الصادرات العربية والإسلامية الوطنية والإقليمية بلغت نحو 25 مليار دولار خلال 2014 منها 11 مليار دولار وبنسبة 44 في المئة للهيئات العربية.

وكشفت أن القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية سبتمبر الماضي بلغت نحو 14 مليار دولار وذلك بعدما حققت نموا في عملياتها من مليار دولار عام 2008 إلى نحو 1ر127 مليار دولار عام 2015 وبقيمة إجمالية 8ر9 مليار دولار خلال السنوات الثماني الأخيرة.

وذكرت ان تلك العمليات تضمنت 7 مليارات دولار لضمان ائتمان الصادرات بنسبة 4ر71 في المئة من الإجمالي و8ر2 مليار دولار لضمان الاستثمار بنسبة 6ر28 من إجمالي عمليات الضمان خلال تلك الفترة.

وأسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف أبرمت بين 21 دولة عربية وعدد من الهيئات العربية والدولية وتباشر أعمالها من الكويت منذ منتصف عام 1975.